الاشتقاق مقدم على غيره فعللوا به هكذا ذكره بعضهم وفيه نظر لان الوزنين
نادران ولذا قال المص في اخر الباب فانه ندر اصلهما كارجوان فالاولى ان تقول قدم
الاشتقاق على غلبة الزيادة فان الواو اذا كانت اول مع ثلاثة فصاعدا تكون زيادة
غالبا واضحيان افعلان من الضحي اي وكان اضحيان وهي المضي افعلانا كالمان
وهو اسم جبل بعينه لا فعليان كصليان وهو بقله ذكر لمجي الضحى فقدم
الاشتقاق على غلبة الزيادة فان اليا تكون زايدة غالبا مع ثلاثة فصاعدا
وخنفقيق فنعليلا من خفق اي وكان خنفقيق وهو الداهية فنعليلا
من خفق لا فعليلا تقديما للاشتقاق على عدم النظير فان النون الثانية
الساكنة تكون اصلية في الاكثر وعفرنى فعلنى من العفر اي وكان عفرنى
وهو الاسد فعلنى من العفر بالتحريك وهو التراب والنون والالف للالحاق
بسفرجل لقولهم ناقة عفرناة اي قوية فلو كانت الالف للتانيث لم تدخل عليه
تاء التانيث لا فعلى كحبركى للقراد والانثى حبركاة فالف للالحاق وانما قالوا
انه فعلنى مع عدمه تقديما للاشتقاق على عدم النظير فان رجع الى
اشتقاقين واضحين كارطى واولق حيث قيل بعير آرط وارطو
اديم ماروط ومرطي ورجل ماءلوق ومولوق جاز الامران وكحسان
وحمار قبان حيث صرف ومنع والا فالترجيح كملاءك قيل مفعل
من الالوكة ابن كيسان فعال من الملك ابو عبيدة مفعل من لاك اذا ارسل
قد ذكرنا ان المص جعل الكلام في الاشتقاق ثلاثة اقسام الاول فيما تكون بيان
الاشتقاق فيه مقدما على غيره ولما فرغ من هذا القسم شرع في القسم
الثاني وهو ما يكون اللفظ فيه راجعا الى اشتقاقين لا تكون لاحدهما ترجيح
فيوخذ بايهما اريد وذلك كارطى وهو شجر من اشجار الرمل فانه يجوز ان يكون
وزنه فعلى لقولهم بعير ارط اذا اكل الارطى واديم ماروط اذا
دبغ به فان بقاء الهمزة يدل على اصالتها وح يكون للالحاق لا للتانيث

لأن

٨٦

لان الواحده ارطاة ولو كانت الالف للتانيث لم يدخلها تانيث آخر فيجعلها
للالحاق بجعفر لان الالحاق اخص من التكثير لان كل الحاق تكثير ولا ينعكس
والاخص اكثر فائدة فحمله عليه اولى ويجوز ان يكون افعل لقولهم بعير لاط
واديم مرطي فان سقوط الهمزة يدل على زيادتها واصل راط راطي اعل
اعلال قاض وكذا اولق وهو الجنون يجوز ان يكون فوعلا لقولهم فيه رجل
مالوق وان يكون افعل لقولهم مولوق وكحسان وحمار قبان فانهما لو منعا
من الصرف وجعل الالف والنون زيادة لكانا من الحس والقب ولو لم يمنعا
لكانا من الحسن والقبن القب يبس الجلد وذهاب نداوة اللحم وغيره و
القبب دقة الخصر والضمور القبب دقة الخصر والقبن الذهاب في الارض
وحمار قبان دويبة فان قلت ذكر في الصحاح ان العرب لا تصرف قبان وذكر
ابن مالك ان المسموع في حسان منع الصرف فكيف قال المص حيث صرف ومنع
قلت من الجايز ان كان قد سمع المص فيهما الصرف وعدمه وهم لم يسمعوا
فيهما الا منع الصرف فانه شهدوا بانه لم يات فيهما الصرف فشهادة على النفي
وشهادة النفي لا تسمع وما وقع في الشرح المنسوب الى المص من انه يترجح فيه
فعلان على فعال حيث كان هذا الوزن في الاسما الاعلام اكثر فخارج عن الغرض
ومخالف له فلا يبعد ان يقال ذكرهما المص بطريق التمثيل بمعنى انه لو ثبت فيهما الصرف و
عدمه ولا يكون مرجح من خارج فهما مما نحن فيه وقيل جاء رجل اسمه حيان الى ملك
فقيل للملك اينصرف حيان او لا ينصرف فقال الملك ان اكرمنه فلا ينصرف والا فينصرف
ووجهوا بانه ان اكرمه فكانه احياه من الحي فلا ينصرف لزيادة الالف والنون
مع العلمية وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف قوله والا
فالترجيح اي وان لم يكن الاشتقاق واضحين فطلب الترجيح ويوخذ بالراجح
فقوله الا هاهنا الشرط استثناء بل هو ان الشرطية ادغمت نونها في لا النافية
وهذا هو القسم الثالث من اقسام الاشتقاق واتفقوا على ان ملكا تخفيف ملاءك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)